

## تقييم أداء المؤسسات المصرفية

دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية - خلال الفترة 1994 . 2000 الجزء الأول

محمد جموعي قريشي - جامعة ورقلة

المقيم. يتناول القسم الثاني ملخص لنماذج قياس الأداء والتركيز على نموذج العائد على حقوق الملكية وآليات تطبيقه وأسباب اختياره. أما القسم الثالث فيتم فيه تطبيق هذا النموذج على مجموعة من البنوك الجزائرية خلال فترة زمنية محددة. ونظرا لنقص الدراسات التطبيقية في هذا المجال تمت الاستفادة بشكل رئيسي من دراسة تطبيقية لتقييم أداء الشركة المصرفية " First National corp. الأمريكية و فروعها،<sup>2</sup> ودراسة تطبيقية للبنوك العاملة في جمهورية مصر العربية،<sup>3</sup> ودراسة أخرى تناولت المردودية المصرفية في الجزائر<sup>4</sup>. سنتناول في الجزء الأول من هذه الدراسة القسمين الأول والثاني والشطر المتعلق بتحليل مؤشرات العائد من القسم الثالث، في حين نتناول تحليل مؤشرات المخاطر في الجزء الثاني من الدراسة.

### I . النشاط المصرفي وتقييم الأداء

يتميز النشاط المصرفي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات، لذا تعرف المصارف بأنها مؤسسات متعددة المنتجات (MULTI-PROUCT INSTITUTIONS) كما يتميز مجال نشاطها بالتغير و التجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صبيغ تمويل جديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة... الخ) أو على مستوى البيئة و المحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد... الخ) لذا يعتبر تقييم أداء المؤسسات المصرفية عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف و لمواجهة التغيرات و التحديات المستمرة.

لاشك أن أهداف عملية تقييم الأداء تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعون مثلا على إدارة السيولة ومدى ضمانها لودائعهم، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير

مقدمة : يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من الشركات الأمريكية والأوروبية والتي كان من بين أسباب انهيارها أو إفلاسها التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه الشركات وأدائها الحقيقي. يعتبر تقييم أداء البنوك الجزائرية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، تمثلت أساسا في قانون النقد والقرض (10-90)، وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية، وقوانين معدلة؛ وتقييم أثر هذه الإصلاحات على أداء، كفاءة ومردودية البنوك، ومدى تأهيلها لمنافسة البنوك الإقليمية والدولية.

تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية باستخدام بيانات قوائمها المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك ومخاطره، ثم مقارنة أداء هذه البنوك فيما بينها.

تستخدم الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حق الملكية (ROE) وتحاول من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد أو المردودية، والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة؛ ومن حيث المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة ثانية. وبالتالي محاولة الإجابة على السؤال: كيف يمكن تقييم العلاقة بين الربحية

### و المخاطرة في نشاط البنوك؟

تقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، القسم الأول يتم فيه التعريف بموضوع تقييم الأداء وعلاقته بالنشاط المصرفي، والأهداف المرجوة من التقييم وإبراز الإشكاليات التي يواجهها

- تزايد نشاطات خارج الميزانية والتي كثيرا ما تشكل مجالا لعدم التحكم والسيطرة.

## II . نماذج قياس أداء المصارف

تختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء كما رأينا في الفقرة السابقة، وكون تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) \* لترتيب المصارف من حيث الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) \*\* الذي سيتم تطبيقه في هذه الدراسة، كما تم في الفترة الحالية اعتماد مؤشر جديد لقياس أداء المصارف كبديل عن (ROE) وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) \*\*\* وسنوضح مؤشر العائد على حقوق الملكية، ونعطي فكرة موجزة عن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة فيما يأتي:

### 1. نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.<sup>9</sup>

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين لأخطار غير ضرورية... وهكذا.

وبغض النظر عن الأهداف الخاصة لكل مستفيد من هذه التقارير، فإن تقييم الأداء هو " عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفاء "<sup>5</sup> وبصورة أدق فإن تقييم الأداء هو: "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة."<sup>6</sup>

على المستوى الإستراتيجي فإن تقييم الأداء هو: " تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء و صياغة مخطط قرارات إدارة أصول و خصوم المصرف."<sup>7</sup>

تركز مخططات إدارة الأصول والخصوم في البنوك على مجالات القرار التي تؤثر بشكل مباشر على علاقة عائد المصرف بمخاطره، هذه العلاقة التي تتميز بالتناقض في أهداف المصرف والمتمثلة في تحقيق أكبر عائد دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة مع المودعين.<sup>8</sup>

وعليه فإن مجالات القرار التي تؤثر على هذه العلاقة تتمثل أساسا في مجالات إدارة السيولة، وسياسات الاستثمار، ومحفظة القروض، وإدارة الالتزامات ورأس المال، وحساسية معدل الفائدة، وكلها تمثل مجالات مخاطرة لإدارة المصرفية. إن إدارة هذه العلاقة بشكل كفاء هو الضامن لاستمرار المصرف في تحقيق أهدافه. كما أن تقييم أداء هذه الإدارة هو بمثابة المرآة العاكسة لمزايا وعيوب هذه الإدارة وان نتائج عملية التقييم تشكل قاعدة للحكم على أداء المصرف في الحاضر وفي المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن القوائم بعملية التقييم قد تواجهه مشاكل وصعوبات قد تؤثر على نتائج مهمته، منها على سبيل المثال:

- اختلاف المعايير القانونية والمحاسبية لترتيب البيانات المالية بين البنوك؛
- ممارسة قدر كبير من التحفظ من طرف مدراء المصارف في تقاريرهم وبياناتهم؛

الأصول والعائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة المالية؛ إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية :  
مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)  
فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي / إجمال الإيرادات) × (إجمالي الأصول / حقوق الملكية) أي:

$$EM \times PM \times UA = ROE$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء؛ وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة متميزة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي. كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في

الجدول التالي:

النسب	
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (بنظام ديون - Dupont system)<sup>10</sup> حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما :

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول

- يقاس هامش الربح (PM) بالعلاقة التالية :

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

- تقاس منفعة الأصول (AU) بالعلاقة التالية :

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمال الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وعليه فإن :

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول}$$

$$\text{أي : } UA \times PM = ROA$$

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ (فمثلا) إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين. بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح وتوضيح العلاقة بين ROA و ROE، حيث ينبع الفرق بين الاثنين (العائد على

## III. الدراسة التطبيقية:

تعتمد نماذج تقييم أداء المصارف على البيانات المالية والمحاسبية وتقارير النشاط للمصارف لذا قيدت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنوك الجزائرية ورغم المحاولات لإدراج جميع المصارف الجزائرية ولفترة أطول ما يمكن إلا أن الدراسة في الأخير اقتصر على أربع مصارف هي :

- القرض الشعبي الجزائري (CPA) ؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA) ؛
- بنك التنمية المحلية (BDL) ؛
- بنك البركة الجزائري (EL BARAKA) ؛

مدة الدراسة تشمل الفترة بين 1994 - 2000 وهي فترة التطبيق التعليمية رقم 74/94 المتعلقة بالملاءة المالية للمصارف<sup>12</sup>. تنقسم الدراسة التطبيقية إلى قسمين: الأول يتم فيه حساب مؤشرات الربحية أو (العائد) وتقدم الوصف العام للنتائج ثم مقارنتها وتحليلها.

أما القسم الثاني فيتناول نسب مؤشرات المخاطرة وتركز الدراسة على مؤشر أساسي وهو مخاطر رأس المال أو ما يعرف بالملاءمة المالية وهو هدف استعمال رقم (74/94). وسيتم تناول هذا القسم لاحقا في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

و تجدر الإشارة إلى أن القيم المحسوبة في الدراسة تمثل متوسط القيم أي: (قيم أول السنة + قيم آخر السنة / 2).

## نتائج الدراسة :

بشكل عام تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية في الجدول رقم (1) أن بنك البركة حقق معدل عائد مرتفع جدا مقارنة بالبنوك الثلاثة الأخرى وذلك خلال سنوات الدراسة محققا أعلى عائد بـ 18.76 % لسنة 1999. وأقل عائد في سنة 1997 بـ 7.76%، يليه بنك التنمية المحلية BDL الذي حقق أكبر عائد سنة 1994 بـ 10.62 %، وأقل عائد سنة 1997 بـ 0.25%. ثم البنك الوطني الجزائري BNA بـ 10.50 % في 1999 كأعلى عائد و 0.37 % في سنة 1996 كأقل عائد، وأخيرا القرض الشعبي الجزائري CPA الذي

مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول المخسوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية) / الأصول المخطرة (إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول)
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/ عدد العمال

## 2. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة... وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية. وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر.<sup>11</sup> وتُقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية :

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) - (رأس المال × تكلفة رأس المال)

حيث :

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة [ net NOPAT - operational profit after tax ] وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

- رأس المال : القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:

- حقوق المساهمين
- مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة )
- أية أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى.
- الشهرة المستهلكة.

- تكلفة رأس المال : يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة. وقد تم اختيار العائد على حقوق الملكية في هذه الدراسة لتوفر البيانات المناسبة للنموذج

بالمقابل يبين الجدول رقم (3) أن البنك البركة لم يعتمد على مضاعف حق الملكية EM في تحقيق العائد على حقوق الملكية، حيث لم تصل أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة 9.5 مرة وذلك سنة 2000. بينما بلغ مضاعف حق الملكية في القرض الشعب الجزائري حوالي 22 مرة في سنة 1995. 18.13 مرة البنك الوطني سنة 1999 و 23.32 مرة البنك التنمية المحلية سنة 1994.

الجدول رقم (3) - مضاعف حق الملكية (EM) مرة

BARAKA	BDL	BNA	CPA	
6.51	23.32	13.41	19.08	1994
5.06	21.94	13.60	21.99	1995
4.84	16.68	13.65	22.28	1996
3.70	10.73	12.01	21.07	1997
8.41	13.61	14.13	19.75	1998
8.15	م.غ	18.13	21.38	1999
9.34	*31.76	16.21	13.69	2000

\* معطيات سنة 2001 بدلا من 2000.

واستكمالاً لتحليل نموذج Dupont يمكن تحليل مؤشر العائد على الأصول ROA إلى مكونيه مؤشر هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه، ومنفعة الأصول (UA) التي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في البنك وهو ما يوضحه الجدول رقم (4) والجدول رقم (5).

الجدول رقم (4) - هامش الربح (PM) %

BARAKA	BDL	BNA	CPA	
20.86	2.75	1.49	1.10	1994
23.63	2.44	1.60	1.42	1995
23.79	0.25	0.13	0.11	1996
18.71	0.20	0.26	0.12	1997
20.45	1.42	2.68	0.67	1998
25.53	م.غ	5.10	0.82	1999
10.09	*1.65	6.97	4.02	2000

\* معطيات سنة 2001 بدلا من 2000.

يوضح الجدول رقم (4) مرة أخرى تحقيق بنك البركة لمعدلات هامش ربح مرتفعة جدا مقارنة بمعدلات البنوك الأخرى، حيث تجاوزت نسبة هامش الربح 10% في كل سنوات الدراسة وحقق أعلى نسبة سنة 1999، بلغت 25.53%، في حين لم يحقق البنك الوطني الجزائري كأعلى نسبة سوى 6.97%

حقق أفضل عائد لسنة 2000 بمعدل قدره 6.86% وأقل عائد سنة 1996 بـ 0.26%.

الجدول رقم (1) - العائد على حقوق الملكية (ROE) %

BARAKA	BDL	BNA	CPA	
11.17	10.67	1.93	1.66	1994
11.37	6.96	2.80	2.60	1995
10.41	0.53	0.37	0.26	1996
7.76	0.25	0.46	0.29	1997
15.477	0.02	0.42	1.55	1998
18.76	م.غ	10.50	1.97	1999
11.34	*0.10	1.70	6.86	2000

\* معطيات سنة 2001 بدلا من 2000.

إذا ما حللنا هذه النتائج إلى مصادرها أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها وهما العائد على الأصول (ROA) ومضاعف حق الملكية (EM)، نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري (BARAKA) يعود بدرجة كبيرة إلى مؤشر العائد على الأصول وبدرجة أقل إلى مضاعف حق الملكية؛ بخلاف البنوك الثلاث الأخرى التي يمكن القول أنها اعتمدت على مضاعف حق الملكية بدرجة أكبر من العائد على الأصول في تحقيق معدلات العائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2) و الجدول رقم (3).

لقد حقق بنك البركة معدلات عائد على الأصول ROA فوق 1% في جميع سنوات الدراسة بلغ أقصاها سنة 1999 بـ 2.3% بينما حققت بقية البنوك معدلات عائد على الأصول منخفضة مقارنة بمعدلات بنك البركة، حيث حقق البنك الوطني الجزائري BNA 0.58% في سنة 1999 وهذا ما يبينه الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) - العائد على الأصول (ROA) %

BARAKA	BDL	BNA	CPA	
1.72	0.46	0.14	0.09	1994
2.25	0.32	0.21	0.12	1995
2.15	0.03	0.03	0.01	1996
2.10	0.02	0.04	0.01	1997
1.84	0.16	0.03	0.08	1998
2.30	م.غ	0.58	0.09	1999
1.21	*0.33	0.10	0.50	2000

\* معطيات سنة 2001 بدلا من 2000.

الأخرى واعتماده صيغا تمويلية مضمونة الربحية كبيع المراجحة والتأجير التمويلي. كما بينت مؤشرات الربحية أن البنوك الصغيرة (من حيث حجم الأصول) وفي هذه الحالة بنك البركة الجزائري وبنك التنمية المحلية أكثر ومردودية وربحية من البنوك الكبيرة (من حيث حجم الأصول) مثل البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

**- جانب الكفاءة :** أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (PM) أن بنك البركة أكثر تحكما ومراقبة وتدنية لتكاليف نشاطه مقارنة بالبنوك الأخرى، وقد يعود ذلك لقلة الفروع والوكالات أي نقص وقلّة حجم النشاط، وبالتالي انخفاض في مستوى التكاليف الثابتة.

**- جانب الإنتاجية :** جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (UA) متقاربة بين البنوك طيلة فترة الدراسة، وهو ما يعكسه تقارب معدلات العائد وأسعار الفائدة المطبقة في هذه البنوك، كما يعكسه عدم تنوع المحفظة المصرفية وغياب سوق مالي حقيقي تتنافس فيه البنوك الجزائرية.

**- جانب الرافعة المالية :** يظهر مؤشر الرافعة المالية (EM) مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته وتبين الدراسة أن بنك البركة الجزائري أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى، وهو ما يعكسه ويؤيده مؤشر إنتاجية الأصول (UA) (إذ أن العلاقة في النشاط المصرفي بين المخاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية) حيث حقق بنك البركة إنتاجية ضعيفة نسبيا مقارنة بالبنوك الأخرى.

سنة 2000 و 4.02% للقرض الشعبي الجزائري في نفس السنة و 2.75% بالنسبة لبنك التنمية المحلية في سنة 1994.

الجدول رقم (5) - منفعة الأصول (UA) %

	BARAKA	BDL	BNA	CPA	
1994	8.23	16.64	9.63	7.90	
1995	9.50	12.99	12.888	8.32	
1996	9.04	12.73	20.26	10.49	
1997	11.23	11.75	14.89	11.16	
1998	8.99	11.31	11.19	11.68	
1999	9.02	م.غ	11.35	11.20	
2000	12.03	* 20.29	1.50	12.47	

\* معطيات سنة 2001 بدلا من سنة 2000

أما مؤشر منفعة الأصول (UA) فقد جاءت بياناته متقاربة بين جميع البنوك خلال سنوات الدراسة، فقد حقق بنك التنمية المحلية (BDL) أعلى معدلاته خلال سنتي 1994 و 1995 بنسبة 16.64% وحوالي 13% على التوالي، و حقق البنك الوطني الجزائري (BNA) أعلى المعدلات خلال 1996، و 1997 و 1999، و حقق القرض الشعبي الجزائري (CPA) أعلى معدلاته في سنتي 1998 و 2000. بينما حقق بنك البركة الجزائري معدلات أقل من بقية البنوك عبر مدة الدراسة، و حقق أفضل معدلاته سنتي 1997 و 2000 حيث حقق 11.23% و 12.03% على التوالي.

**تلخيص مؤشرات العائد :** من خلال التحليل السابق للنتائج يمكننا تلخيص التوضيحات التالية :

**- جانب الربحية :** يعتبر بنك البركة الجزائري أكثر ربحية من البنوك الأخرى، وهذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاثة (ROE، ROA، PM) عبر سنوات الدراسة (1994 - 2000)، وقد يعود ذلك إلى اختلاف طبيعة النشاط الأساسي للبنك عن البنوك

## المصادر والإحالات :

- \* C:Capital Adequacy (كفاية رأس المال), A: Assets Quality (جودة الأصول), M: Management Quality (كفاءة الإدارة), E: Earnings (المكاسب), L: Liquidity (السيولة), S: Sensitivity of market risk(حساسية مخاطر السوق).
- \*\* ROE: Return On Equity.
- \*\*\* EVA: Economic Value Added.
- <sup>1</sup> - جميع البيانات التطبيقية تم جمعها من تقارير النشاط وميزانيات وجدول حسابات النتائج للمصارف محل الدراسة.
  - <sup>2</sup> - Mona J. G , Dixi L M managing Financial Instution Asset / Liability approche Part 5. Chapter 22 Page 647-670
  - <sup>3</sup> - طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة" الدار الجامعية الإسكندرية مصر 1999 ص: 143 .190.
  - <sup>4</sup> - Djamel-Eddine Ghaicha La Rentabilite Bancaire en Algerie Syntheze tire de these de magester en sciences economiques. " Les conditions de rentabilite bancaire." 1997 Universite D'Oran.
  - <sup>5</sup> - أبو الفتوح علي فضالة: التحليل المالي وإدارة الأموال دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع 1999 ص23.
  - <sup>6</sup> - Mona J.G , Dixi L M Ibid Page: 648.
  - <sup>7</sup> - Ibid. page :648.
  - <sup>8</sup> - منير إبراهيم الهندي أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية وصناديق الاستثمار الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 1993 ص: 189 .191.
  - <sup>9</sup> - طارق عبد العال حماد مرجع سابق صفحة 77.
  - <sup>10</sup> - Mona J.G , Dixi L M Ibid Page: 662 -663
  - <sup>11</sup> - Dennis Hyemura , EVA : A top down Approache to risk management The journal of Lending and credit risk management , Feb:1997 P (40-47) ( ترجمة مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلد 6 العدد 4 الأكاديمية العربية للعلوم المالية ) ( والمصرفية. الأردن 1998 .
  - <sup>12</sup> - التعليمة رقم: 74/94 بتاريخ 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد تسير البنوك والمؤسسات المالية بنك الجزائر.